دور الايرادات النفطية لتعزيز التنمية الاقتصادية العراق حالة دراسية

The role of oil revenues to promote economic Development : Iraq case study

م.م. بيداء جواد كاظم
جامعة واسط – كلية الادارة والاقتصاد

المتستخلص:
مع توفر العائدات النفطية الضخمة انطلقت جهود التنمية بخطا سريعه حيث خصصت ميزانيه كبيره للأنماء في البلدان المنتجة للنفط وكانت البرامج الطموحة لبناء البنى الهيكلية الاقتصادية والاجتماعيه ،فلتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول لم تؤدي الى ايجاد بناء انتاجي قادر على دعم عملية التنمية واستمرارها ، وهذه التغيرات لم تؤدي الى بناء الهيكل الانتاجي المادي والبشري القادر على توليد طاقة انتاجيه مدعمه ذاتيا وقادره على تحقيق زياده منتظمه في متوسط الدخل الحقيقي للفرد في المدى المنظور بعبارة أخرى أن العائدات النفطية لم تخدم غرضها كأداة الأكتساب المجتمع النفطي للقدره التكنولوجيا التي هي شرط اساسي لقيام تنمية حقيقية

Abstract
With the availability of huge oil revenues, development efforts started at a rapid pace, where a large budget was devoted to development in the oil producing countries and the ambitious programs to build economic and social structures. Economic and social changes in these countries did not lead to the creation of a productive building capable of

capita income in the foreseeable future. In other words, oil revenues have not served their purpose as an acquisition tool. For an oil society the ability of technology is a prerequisite for .real development

supporting and sustaining the development process. It leads to the construction of a physical and human production structure capable of generating self-sustaining production capacity and capable of achieving a systematic increase in real per

منهجية البحث

(١) اهمية البحث :- تكمن اهمية البحث في الأهمية الكبيره للعوائد النفطية وتأثيرها على جوانب الحياة ولاسيما الاقتصادية منها وان من اهم الأدوار التي يقوم لها النفط انه يعمل على زيادة رفاهية الدولة المستهلكه له والدول النامية المصدره له ، حيث أنه يعد عصباً حيويا للدوله المنتجه له وكذلك المستهلكه له .

(٢) مشكلة البحث: تدور مشكلة البحث حول ماتشكله الموارد المالية للنفط الخام من اهميه كبيره في دول الخليج العربي المنتجة للنفط الخام وتعظيم الأنفاق العام حيث تعتمد على عائدات النفط كمصدر رئيسي لتمويل برامجها التنموية وتصنف اقتصاداتها ضمن اقتصادات الدول النامية على الرغم من انها تدخل في اطار الاقتصاديات النفطية التي تتميز بدرجة عاليه من الطاقه التنموية وارتفاع متوسط دخل الفرد فيها ، فأنه من الطبيعي أن يعتمد أداء الاقتصاد الكلي على ماتعرض له قطاع النفط من تغييرات .

(٣)هدف البحث: أن الهدف من البحث هو بيان دور واهمية العوائد النفطية ومدى مساهمتها في دعم وتطوير برامج التنمية الاقتصادية في الدول المنتجة والمستهلكة له على حد سواء.

(٤) فرضية البحث:- ينطلق البحث من فرضية مفادها أن العائدات النفطية ستظل الممول الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية ، اذ يمكن لقطاع النفط في حالة اعيد تأهيله وفق المعايير الدوليه الحديثه اذ يساعد في الاسراع بعملية التنمية المطلوبه وستتضائل اهمية العوائد مع اعادة تأهيل وتطوير القاعده الانتاجية في البلد صناعيا وزاعيا.

(٥) هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث تضمن المبحث الأول الإطار النظري للبحث وتناول المبحث الثاني اثر الاحتياطي النفطي على التنمية الاقتصاديه

وخصص المبحث الثالث لبيان تأثير العوائد النفطيه على التنمية والاستقرار الاقتصادي .

اولا: مفهوم التنمية وابعادها (هيكل قطاع النفط)

أ: تعريف التنمية الاقتصادية.

تعددت تعاريف التنمية في النظرية الاقتصادية منذ بروزها كقضيه فكريه ، واختلف الاقتصاديون في معيار معين كأساس للتنمية بين نمو الدخل الوطني وتغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، ومع التغيرات الاقليمية والدولية تم دمج العامل الاجتماعي في عملية التنمية وربطت التنمية الاقتصادية بتحسين مستوى حياة غالبية السكان.

١.التنمية الاقتصادية: عملية استثماريه ضخمه تقتضي حفز الاستثمار ورفع الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني بمضاعفة وسائل تجميع الادخار وتراكم رأس المال، ومن ثم رفع النسبة المخصصة من الدخل للاستثمار [١].

٢. ويعرفها ميشيل تودارو: على انها قدرة الاقتصاد الوطني والذي ضلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنه نوعا ما لفتره طويله على توليد زياده سنوية في الناتج الوطني الاجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح بين ٥_٧% او اكثر من ذلك [٢].

٣. التنمية الاقتصادية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي المصاحب لزيادة مستمره في نصيب الفرد الواحد من السلع والخدمات ،أي أن النمو الاقتصادي السريع والمتراكم والمنتظم في الدخل الفردي الحقيقي الذي يدوم فتره من الزمن هو ركيزة التنمية الاقتصادية [٣].

ثانيا: استثمار العوائد النفطية في تفعيل التنمية المستدامة.

أ مفهوم التنمية المستدامة

التنمية بمفهومها العام، تشير الى التحولات الاقتصادية والاجتماعيه من حاله معينه الى اخرى افضل منها ولذلك يفضل بعض المفكرين استخدام مصطلح التطور بدلا من التنمية، وانسجاما مع المصطلح المتداول والشائع يستخدم مصطلح التنميه رغم انسجام المعنى مع ما اشار اليه بعض المفكرين، و التنمية والتحسن الذي يحصل في قطاعات الدول المختلفة التي تنشد في خططها الاقتصادية تحقيق مستوى معين من النمو حصل في قطاعات دون أخرى ولفترات معينه في حين كان يفترض أن يستمر هذا النمو في كل المراحل والفترات الزمنيه وان يكون هذا النمو شام، ولاعطاء مفهوم التنمية المستدامة معناها الشامل كان يفترض أن تسمى التنميه الشامله المستدامة ، اي ان التنمية لاتقتصر على قطاع دون اخر كحصول نمو في القطاع الصناعي في حين

يبقى القطاع الزراعي دون تحسن او حصول نمو في قطاع النقل والتخزين او قطاع السياحة مع بقاء القطاعات الأخرى دون تغير، كحصول تحسن في مستوى دخل الفرد يفترض ان يصاحبه تحسن في مستوى الخدمات التي تقدم الى السكان ، كلخدمات التعليمية والصحيه او خدمات الماء والكهرباء .... الخ، وبذلك يتحقق مايسمى بالتنمية الشامله الى جانب هذه الشموليه يجب الاستمرار في حالة التنمية دون قطع ، الا اذا كانت هناك عوامل مؤثره وخارجه عن ارادة السلطة الحكومية ، ففي هذه الحاله ، يتعاون الشعب مع الحكومه التجاوز هذه العقبات فالعبئ اولا على أبناء الوطن ويمكن لبعض الدول اذا استثمرت مواردها الاقتصاديه بكفاءه وباستقلاليه تامه تستطيع أن تحقق الاكتفاء الذاتي في بعض القطاعات كلزراعه مثلا، فلاعتماد على الغير سواء في مساعدات ماليه او غذائيه لايعني توفر الأمان والضمان بل سيأتي اليوم الذي ستقطع فيه هذه المساعدات [٤].

ب : مؤشرات التنمية المستدامة .

آن مؤشرات التنمية تتلخص في النقاط الاتيه:- [٥].

١. تحسن مستوى دخل الفرد وبما يؤدي الى انعاش المستوى المعاشي.

٢.تحسن في مستوى الخدمات التي تقدم الى السكان ومن مختلف القطاعات الصحية والتعليمية والماء الصالح للشرب والصرف الصحي والنقل وكل مايتعلق بحياة الانسان.

٣. النهوض بمستوى التعليم نوعا وكما في المدينة والريف وتمكين الانسان الحصول على خدمة التعليم بيسر وانتفاع عالبين .

٤ تهيئه فرص عمل للقادرين والراغبين فيه لتقليل البطالة والتخلص من المشاكل المرافقة لها.

٥. حق الضمان الاجتماعي والقضاء على الفقر باعتباره مشكله تواجه الفرد وتشل قدراته وإمكاناته وتحد من ابداعاته .

٦. تأمين الطاقة الكهربائية لاكبر عدد من السكان .

٧. رعاية الطفوله وتوفر متطلباتها وتهيئة كل المستلزمات التي ترفع بمستوى الرعاية الى افضل حاله،لان الطفوله حق على الأجيال التي سبقتها والتي قامت بأستقلال الموارد الاقتصادية في البلد الذي تنتمي اليه .

ج: مقومات التنمية المستدامة [٦].

١. الايمان بفكرة التنمية المستدامه من قبل الحكومات القائمة على رأس السلطة في الدوله وبلورة ذلك من الناحية العمليه .

٢. القرار السياسي: ان القرارات السياسية الصادرة عن السلطات الحاكمة في اي دوله تعبر عن مصالح الفئات او الهيئات التي تحكمها وتبعا للطبيعه الطبقية لهذه السلطات

تكون طبيعة القرارات السياسية الصادرة عنها.

٣. توفر الموارد الاقتصاديه: لتسهيل تنفيذ أي مشروع لابد أن يكون المال عنصر اساسي لتسهيل تنفيذه ، اضافه الى الموارد الأخرى التي تشكل عناصر اساسيه في العمليات الإنتاجية والتشغيلية، لما يقدمه المشروع من انتاج، اوخدمات، وان هذه الموارد الاقتصاديه متوفره في بعض الدول العربية النفطيه وان كانت متفاوته بنسب توفرها من حيث الكميه والنوعيه .

٤. دعم الجمهور للقرارات والتشريعات الهادفه والساعيه لتحقيق برامج التنمية المستدامة وذلك من خلال تسهيل تنفيذ المشروعات المقترحه على سبيل التنمية المستدامة واعتماد الرقابة الشعبيه كأساس في رقابة تنفيذ المشروعات .

ثالثا: – اثار عوائد النفط على التنمية في الأقطار العربيه

رغم الاعتراف بأن النفط ليس هو العامل الوحيد في التنمية الا انه لازال يشكل أهم الموارد والقوى الاقتصادية التي تتحكم في عملية التنمية في الدول العربيه المنتجه النفط وبدرجه اقل في الدول العربية الأخرى، وقد أظهرت تجارب التنمية في العقديين الماضيين أن النفط العربي قد مارس ولايزال يمارس اثاراً مباشرة وغير مباشره على العوامل التي تؤثر على التنمية في الأقطار العربيه والتكامل الاقتصادي وحوافزه بينهما[٧] ومن هنا فمعرفة تلك الآثار في الدول العربية النفطية والغير نفطيه يعتبر ضروره ملحه وذو اهميه كبيره خاصتا اذا ماردنا الوضع في الاعتبار افاق المستقبل واحتمالاته ، وتأتي أهمية النفط بلنسبه للدول النفطيه من خلال ، اولأمساهمته الفعاله في التنمية الاقتصادية عن طريق ماتوفره العوائد البترولیه من عملات صعبه ضروريه لتمويل السلع الرأسمالية الاستهلاكية والخدمات ،وثانيا من كونه مادة يمكن استغلالها في بناء قاعده صناعيه خاصه صناعة التكرير والبتروكيماويات بأضافه الى كونه احد عناصر الانتاج الضروريه لاية صناعات اخرى ، وتأتي اهميته بالنسبه للاقطار العربية المستورده للنفط أولا من خلال كونه احد عناصر الانتاج وسلعه لازمه لاشباع حاجات اساسيه ، وثانيا فانها من خلال وجود فرص عمل لمواطنيها في الأقطار المصدرة للنفط ، ممايترتب عليه تحويلات ماليه بلعملات الصعبه بأضافه الى المساعدات والقروض الميسره التي يمكن أن تقدمها الدول العربية المصدرة للنفط لها[٨].

رابعا:– النفط العربي والأمن الاقتصادي العربي .

لقد كان عقد السبعينات في القرن العشرين، محصلة لجهود الدول العربية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وفي العمل

الإقتصادي العربي المشترك بإتجاه التكامل الإقتصادي العربي وتحقيق الأمن الإقتصادي العربي، لكن هذه الجهود اخفقت في تحقيق اهدافها، فلا التنمية ببعدها الإجتماعي تحقق، ولا التكامل الإقتصادي والأمن الإقتصادي تحقق، لذا فقد اتسم عقد التسعينات بما يأتي[٩].

١. تراجع في معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية (النفطية وغير النفطية).

٢. إستمرار تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان العربية في مجموعها .

٣.إستمرار تدهور معدلات البطالة، ولاسيما بخصوص الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة.

٤. تسجيل مزيد من التدهور في الفجوة الغذائية.

٥. كما إن معظم البلدان العربية تعاني من محدودية قدراتها التصديرية وعدم تنويع سلة الصادرات. ويلاحظ ضعف إسهام قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العربي.

وخلاصة القول، إن إقتصادات البلدان العربية، تعاني في الأجل القصير من ثلاثية الركود، البطالة، المديونية)، أما في الأمد الطويل، فإن إقتصادات البلدان العربية النفطية وغير النفطية) في حاجة ماسة لعمليات إعادة هيكلة وليس عمليات اصلاح وتكييف هيكلي على النحو الذي يوصي بهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. إن أهداف التنمية في البلدان العربية لم تتحقق بالمفهوم العلمي، لأن هذه البلدان، وإن طور بعضها بنيته التحتية وأقام بعض الصناعات، إلا إن هذا التطور لم يحقق لها الإرتقاء بأوضاعها الإجتماعية وردم هوة التخلف، كما لم يحقق الإستقلال السياسي الإقتصادي الناجز، يل بقيت في حالة تبعية للسوق العالمية، وارتبطت من جديد خططها التنموية بتلك السوق، إضافة إلى تكريس التبعية التي ظهرت على شكل:[١٠].

أ- تبعية تجارية : فقد إزداد التبادل التجاري بين الدول العربية والدول الصناعية ولكن لصالح الدول الأخيرة.

ب- تبعية تكنولوجية : فقد تم نقل التكنولوجيا على نحو غير منظم ودون إعداد لليد العاملة المحلية، وبذلك فإن معظم المصانع تم شراؤها مع مفاتيحها وقطع الغيار والمشرفين الفنيين.

ج- تبعية مالية: معظم الأموال العربية موضوعة في المصارف الأجنبية، وهي معرضة للتأكل بسبب التضخم وتقلبات أسعار الصرف، إضافة الى إمكانية إستعمالها كسلاح ضد المصالح العربية للأبتزار والإستغلال.(على سبيل المثال أموال العراق وليبيا).

د- تبعية غذائية : إذ إنخفضت مساهمة الزراعة في الناتج القومي وازداد الإنكشاف الغذائي للدول العربية، فبعد أن كانت تؤمن ٨٠% من الغذاء عام ١٩٧٠، لم تتعد هذه النسبة ٤٨% عام ١٩٥٠. إن تدهور نوعية العلاقات بين الدول العربية (وطبعا هذا التدهور نسبي بين دولة وأخرى) والدول الصناعية المتقدمة أدى إلى تفاقم التبعية خاصة، وإن بعض الدول العربية، تزايدت مديونيتها للعالم الخارجي، مما أدى ذلك بمجموعه الى تبعية أشد وأقسى وهي التبعية السياسية، التي ادت الى المزيد من الإنتكاسات والكوارث على الأمة العربية. فقد ضعفت الدول العربية تجاه الضغوط الخارجية وادى غياب الحياة السياسية إلى إستفراد القوى الخارجية بأنظمة الحكم الضعيفة أساسا) حيث إستطاعت فرض شروطها أحيانا تواجدها العسكري في المنطقة العربية. إننا نعتقد بأنه بالإمكان تحقيق الأمن الإقتصادي العربي، وإن دور النفط أساسي وجوهري في إقامة وتدعيم الأمن الإقتصادي وصولا إلى الأمن القومي العربي. وبالإمكان تحقيق ذلك فيما لو أمسك العرب بإستقلالية قرارهم الإقتصادي والسياسي، وفيما إذا توفرت لديهم الإرادة السياسية من اجل إستفادة قرار النفط، ومن أجل إستخدامه في التنمية وفي تعزيز الأمن القومي العربي. عند ذلك فقط يمكن القول إنه بالإمكان مواجهة التحديات، وتحقيق الأهداف التنموية والإرتقاء بالوضع الإجتماعي في البلدان العربية كافة[١١].

(١) من ١٩٧٠-١٩٨١ السعر الرسمي للزيت العربي الخفيف، ومن ١٩٨٢ السعر الفوري لبرميل سلة اوبك .

(٢) إستخدام المتوسط المرجح للرقم القياسي لأسعار صرف عملات الدول المدرجة في إتفاقية جنيف الأولى مضاف اليها الولايات المتحدة، وذلك مقابل الدولار (والترجيح بأوزان واردات أوبك في تلك الدول).

(٣) إستخدام المتوسط المرجح للارقام القياسية لأسعار المستهلك في الدول المدرجة في إتفاقية جنيف الأولى مضاف اليها الولايات المتحدة (والترجيح بالإستهلاك الخاص في دول جنيف الأولى والولايات المتحدة.

(٤) في ذلك العام كان السعر الأسمي العربي الخفيف يقل كثيرة عن السعر الفوري السائد في الأسواق نتيجة لنظام التسعير المزدوج الذي تبنته أوبك ثم عدلت عنه بعد ذلك .

(٥) إرتفاع غير عادي يعزي لأزمة الخليج (بين العراق والكويت) ولم يدم الإرتفاع سوى أشهر قليلة.

ثانيا: اثر النفط على التنمية والاستقرار الاقتصادي .

تأتي أهمية النفط بالنسبه للدول المنتجه من خلال :

اولا: مساهمته الفعاله في التنمية الأقتصاديه عن طرق ماتوفره العوائد البترولیه التمویل السلع الرأسمالية والاستهلاكية والخدمات .

ثانيا: من كونه ماده يمكن استغلالها في قاعدة صناعيه كونه أحد عناصر الانتاج الضروريه لأي صناعات اخرى . وتأتي أهميته بالنسبة للدول المستوردة للنفط[١٢].

أولا:- من خلال كونه احد عناصر الانتاج وسلعة لازمة لإشباع حاجات اساسيه

ثانيا:- فإنها من خلال وجود فرص عمل لمواطنيها في الأقطار المصدرة للنفط، مما يترتب عليه تحويلات مالية بالعملات الصعبة بالاضافة إلى المساعدات والقروض الميسرة التي يمكن أن تقدمها الدول المصدرة للنفط لها، يعد عام ١٩٧٣ نقطة تحول تاريخية في أسواق النفط خاصة فيما يتعلق في العلاقات بين المنتجين والمستهلكين، أو بين الحكومات والشركات النفطية العالمية أو بين حكومات الدول المنتجة والدول المستهلكة. مما جعل العائدات المالية من تصدير النفط ترتفع وبنسب عالية جدا. مما حدى إلى التوسع في استخدام العائدات بهدف توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي وربط القطاع النفطي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مع الاستثمار في الخارج.

(أ) أثر عوائد النفط على التنمية البشرية

(ب) أثر عوائد النفط على القطاعات الاقتصادية . [١٣].

١. قطاع الصناعة

٢. قطاع الزراعة

٣. قطاع الخدمات

ج) أثر عوائد النفط على التجارة الخارجية.

د) أثر عوائد النفط على البيئة.

أ) أثر عوائد النفط على التنمية البشرية

لقد ظهر واضحة أثر توظيف عوائد النفط على التنمية البشرية والتي ركزت على ضرورة الاهتمام برفع مستوى معيشة الأفراد،رغم أن هناك عدة مؤشرات القياس التنمية البشرية الا ان مقياس UNDPيعد من أهمها ووفقا لهذا الموشر الصادر في تقرير Human Development٢٠١٤) (Report فقد جاءت دول مجلس التعاون في المراكز المصنفة _Very High Human Development

وهي حسب الترتيب التالي: قطر (٣١)، السعودية (٣٤)، الامارات (٤٠)، البحرين (٤٦)، الكويت (٤٦) و عمان (٥٦) ،ويعكس مثل هذا الترتيب ارتفاع الدخل وحجم الانفاق بشكل عام وعلى الصحة و التعليم بشكل خاص مما انعكس على ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة، وانخفاض وفيات

الأطفال الرضع، وتحسين مؤشرات البيئة الصحية والحياتية بشكل عام، أن المؤشر الأخر والذي يعكس تاثير عائدات النفط على التنمية هومستوى التعليم حيث تتعدد المؤشرات التي تستخدم لقياس الحالة التعليمية نظرا لاتساع مفهوم التعليم. وقد كان لحجم الانفاق الكبير على الخدمات التعليمية في الأقطار العربية المصدرة للنفط، خاصة الخليجية، أثرا كبيرة تمثل في توسيع التعليم في جميع مراحله

ب) أثر عوائد النفط على القطاعات الاقتصادية: (١٤).

لقد تمكنت الدول المصدرة للنفط من تحقيق نسبة نمو مرتفعة في معظم القطاعات الاقتصادية

أولا: قطاع الصناعة: ويظهر أثر النفط على قطاع الصناعة من خلال تأثيره على الصناعة التي تعتمد على النفط الخام والغاز الطبيعي . فعلى الرغم من انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، الا أن طبيعة هذه الصناعة في الدول الخليجية المصدرة للنفط والتي تتمثل في صناعات بتروكيماوية ومصافي نفط حديثة وصناعات معدنية وأسمدة كيماوية تجعل لها أهمية كبرى. بينما تمثل الصناعات التقليدية كالصناعات الغذائية، والملابس، ومثيلاتها والتي تهدف إلى اشباع احتياجات السوق المحلية بعكس الصناعات البتروكيماوية ومصافي النفط والصناعات المعدنية التي تعتمد على قطاع النفط وتوجه بشكل رئيسي للأسواق الخارجية.

وبالإضافة إلى مصافي تكرير النفط، وانتاج البتروكيماويات، هناك مشاريع صناعية أخرى تعتمد على النفط كمصدر للطاقة مثل الحديد والصلب والألمنيوم والاسمنت وبالتالي فمن الصعوبة بمكان فصل المشاريع الصناعية الأخرى في هذه الدول عن النفط لأنها تعتمد عليه كمصدر لراس المال وللقوة الشرائية في الأسواق المحلية.

أما بخصوص **صناعة الغاز الطبيعي** والذي يستخدم كوقود في محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه وفي الصناعات البتروكيماوية في البعض الآخر، فقد ظهر اهتمام الدول العربية الخليجية في مثل هذه الصناعة منذ منتصف السبيعينات حيث زادت نسبة مساهمته كمصدر للطاقة و قد تم اقامة مشاريع خاصه لتجميعه و تسييله و شحنه

الصناعات البتروكيماوية فقد بدأت الدول بتطوير صناعاتها البتروكيماوية عن طريق اقامة أو التخطيط لاقامة مشاريع جديدة. وتعتبر الصناعات البتروكيماوية من أكثر الصناعات تطورا لاعتمادها على قاعدة واسعة من الثروات الطبيعية المتمثلة في الغاز والنفط بالاضافة إلى أن منتجاتها المتنوعة تعتبر ضرورية في كثير من المجالات الحياتية اليومية للانسان. نتيجة

لتعاظم أهمية المواد الأولية في تكلفة انتاج هذه الصناعة، فإنها تعتبر حافزا لاعطاء صناعة البتروكيماويات أفضلية تنافسية على مستوى التكاليف، مما أعطى دول مجلس التعاون ميزة نسبية نتيجة لتوفر كميات ضخمة من الغاز الطبيعي المصاحب والغير مصاحب، بالاضافة إلى أسعار نفط مناسبه ،وقد تركز الانتاج في انتاج الأثيلين والميثانول وذلك بسبب طبيعة محتويات الغاز الطبيعي المصاحب والتي تتميز بنسب مرتفعة من الميثان والايثان من جهة، وبساطة التكنولوجيا المستخدمة في انتاج مثل هذه المواد من جهة أخرى.

أما بخصوص **صناعة الأسمدة الكيماوية** (خاصة في اليوريا والأمونيا) والتي تعتبر إحدى المدخلات الهامة للانتاج الزراعي خاصة فيما يتعلق بتحسين التربة وتغذية النباتات ، وقد أدى وجود مثل هذه المواد إلى اتجاه هذه الدول إلى انشاء صناعات نهائية من الأسمدة الكيماوية مثل انتاج الأسمده المركبة والأسمدة السائلة. [١٥].

(ب) أثر عوائد النفط على القطاعات الاقتصادية الأخرى [١٦].

– قطاع الزراعة:

يعد توجيه جزء من الفوائض النفطية لقطاع الزراعة ضرورة ملحة ذات أبعاد استراتيجية واضحة المعالم. وذلك نتيجة لأهمية هذا القطاع وما يوفره من سلع غالبا للاستهلاك المحلي.

– قطاع الخدمات

ولقد بدأ قطاع الخدمات يلعب دورا متزايدة في اقتصاد الدول النفطية. حيث يزداد نصيب الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي كلما ارتفع مستوى الدخل ومن ثم معدلات التنمية فلقد اتسع دور الدولة و نطاق عملها فأصبحت تقدم خدمات التعليم والصحة وتوفير التأمين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية. وقد تم إقامة نظام للضمان الاجتماعي والتامين الصحي بالاضافة إلى تقديم الكثير من الخدمات الانتاجية. لقد كان النفط كذلك وراء نشوء قطاع تجاري وخدمي كبير واسع، حيث خلقت ايرادات النفط الحاجة لقطاع مصرفي قوي يقوم على تدوير الفوائض وادارة القروض الدولية والقيام بالاستثمارات الدولية، واكتساب خبرات في عمليات المتاجرة بالنقد الأجنبي وادارة المحافظ المالية والعمليات التجاريه

ج) أثر عوائد النفط على التجارة الخارجية

تلعب التجارة دورة رئيسية في حياة الأمم الاقتصادية والاجتماعية، بشكل عام والدول النامية بشكل خاص حيث تعتبر منشطة للنمو والتنمية من خلال تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية.

– وقد زاد معدل نمو الصادرات العربية بشكل كبير جدا بسبب ارتفاع أسعار النفط

وحدث ارتفاع في حجم الواردات التي أصبح بالامكان تمويلها بفضل الفوائض النفطية.

ثالثا: النفط مصدر تمويل للاقتصاد .

يعد النفط مصدراً لرأس المال السلعي والنقدي حيث يساهم بنسبه عاليه في عمليه التراكم الرأسمالي خاصة في البلدان المنتجه والمصدرة للسلع النفطيه بأشكالها المختلفه فالقيمة المضافة النفطية وتكون عاليه وان تباينت في ذلك من مرحله انتاجية الى اخرى .فتكون القيمة المضافة في مرحلة السلعه خامه ومنخفضه محدوده مقارنه بارتفاعها في حالة قيمة السلعه المصنعه كمنتجات نفطيه او بصوره اكبر من ذلك في حالة المنتجات البتروكيماويه فمثلا: (بلغ متوسط سعر السلعه النفطية خاما في سنة ٢٠٠٩حوالي ٦١ دولارا للبرميل اماسعر السلعه كمنتجات نفطيه او بترو كيماويه فقد بلغ حوالي ٨٢ دولارا للبرميل) أي قيمته مصنعا تفوق دوما السلعة الأولية بصورة مادة خام . يمثل الجانب المالي للنفط فيما يتحصل عليه من ايرادات مالية نفطيه بصورها وانواعها المختلفه سواء أكانت بصوره مباشره خاصه للبلدان المنتجه والمصدره له او للبلدان المستورده والمستهلكة للسلعة النفطية المنتجه والمصدره له ، حيث اقتصاد هذه الدول يرتكز بصوره رئيسيه واوليه على النفط سواء أكان ذلك في الانتاج والدخل القومي او في عملية التراكم الرأسمالي او في عملية تمويل الخطط الأقتصاديه او الميزانيه الاعتيادية للدوله ، فخلال المده ١٩٨٦_١٩٩٩تراوح رقم الأعمال العالمي من صناعة النفط الخام مابين ٤٠٠و ٥٥٠ مليار دولار. الا انه شهد تقهقراً في سنة ١٩٩٩، حيث وصل وصل رقم الاعمال العالمي الى ٣٠٠ مليار دولار ليرتفع فيما بعد إلى ٩٥٠ مليار دولار في اخر سنة ٢٠٠٠. اي ان دخل النفط الخام تضاعف ثلاث مرات خلال سنتين فقط وبقي رقم الأعمال يتراوح منذ ٢٠٠١ مابين ٨٠٠ مليار و٩٠٠ مليار دولار هذا مايؤكد أهيمة النفط كمصدر مالى للدول المنتجة له[١٧].

رابعا: دور القطاع النفطي لتمويل التنمية .

يعد النفط اهم مصدر من مصادر الطاقة ويوفر اليوم نحو ٤٠ % من احتياجات العالم ، الا انه محاط بالعديد من المخاطر اهمها: [١٨].

أ- تأمين الإمدادات اللازمة للعالم منه ، مخاطر تنويع مصادر الطاقة ، المخاطر السياسية والمخاطر الكامنة في الصراع بين القوى الكبرى في العالم على مصادر الانتاج الرئيسية للنفط والأهم من ذلك آله مخاطر نفاد الاحتياطيات العالمية من النفط بفعل ارتفاع مستويات الاستهلاك العالمي والذي يتجاوز حاليا معدلات نمو الاحتياطيات المتاحة عالميا من النفط أن الجدل السائد حول النفط تزداد حدته اليوم بسبب :

ب- ان النفط قد تحول حاليا الى سلعة تجارية عالمية يتاجر فيها العالم الى احد الأصول المالية مثل الأسهم او العملات التي تشكل احد مكونات المحفظة الاستثمارية التي يضارب عليها العالم وان هذا التحول يؤدي الى تعرض النفط الى تقلبات حادة في الاسعار نتيجة للمضاربة على اسعاره.

ج- أن التغير المناخي المصاحب لاستخدام النفط باعتباره من المصادر الأحفورية شديدة الاضرار بالشروط البيئية لكوآب الأرض وبالتالي فان سعي العالم للسيطرة

على الانبعاثات الكربونية سوف يشكل رانا مهما في سيناريوهات مستقبل النفط أحد مصادر توليد الطاقة في المستقبل . ولعل السيناريو الأآثر قبولا والذي سيعتمده العالم حاليا يكمن في الترآيز على ابتكار وتطوير تقنيات انتاج بدائل جديدة للنفط او الاستخداماته، بل ان التحدي الحقيقي الذي يواجهه العالم حاليا لا يكمن في مجرد ايجاد بدائل للنفط توفر مصادر بديلة للطاقة بقدر ما هو في ايجاد بدائل قادرة على المنافسة من الناحية الاقتصادية مع النفط ، فضلا عن تمتع تلك البدائل ايضا بالملائمة مع احتياجات العالم والوثوق في اعتمادية تدفقاتها على نطاق واسع بحيث تتماشى مع الخصائص العامة لما هو مطلوب آمصدر طاقة بديل للعالم . ظل القطاع النفطي في العراق هو المهيمن والمساهم الأآبر في الناتج المحلي الإجمالي طوال الخمسة عقود الماضية من القرن العشرين والعقد اللاحق من القرن الحادي والعشرين بحيث بقيت طاقة العراق الانتاجية من النفط هي المحدد الوحيد للحصول على الموارد فالعراق لم يستغل الموارد المتأتية من النفط لأغراض تطوير .

علاقة الايرادات النفطية ببعض المؤشرات للتنمية الاقتصادية

اولا": مدخل تطور الايرادات النفطية تأريخيا":

قبل الدخول في موضوع تطور ونشوء الايرادات النفطية في العراق، لابد التعرف لبعض المصطلحات المهمة التي لها علاقة بموضوع بحثنا عن الايرادات النفطية وهي الاتي: **الناتج المحلي الاجمالي:** هو القيمة الاجمالية لجميع البضائع والخدمات التي ينتجها اقتصاد بلدٍ ما **متوسط دخل الفرد:** هو حاصل قسمة الدخل الاجمالي على عدد السكان **الدخل الصافي:** هو الدخل المتبقي بعد خصم الضرائب والحسومات والعلاوات من الدخل الاجمالي منذ اكتشاف البترول عام ١٩٢٧ وحتى بدء تصديره عام ١٩٣١، لم يكن له عوائد تذكر، فيما عدا بعض المبالغ الضئيلة التي كانت الشركات تدفعها كإيجار للأرض مقابل الاعفاء من الضرائب والرسوم. ومنذ تصدير البترول عام ١٩٣١

وحتى عام ١٩٤٩، لم تزد عوائد الحكومة من النفط في آية سنة عن (ثلاثة) ملايين دينار، باستثناء سنة ١٩٤٩ التي بلغت جملة العوائد (٣٩١١٩) مليون دينار، ويعود انخفاض عوائد البترول في هذه المدة الى تلكؤ الشركات في انتاج وتصدير البترول بالقدر الذي يتناسب والطاقة الانتاجية للإبار بالرغم من غزارة الثروة النفطية في العراق، فالشركات الاجنبية لم تعمل على تنمية الانتاج ٠ ان القفزة الهائلة لإيرادات النفط الخام العراقي المصدر عام ١٩٧٤، وان من نتائج التأميم والاستثمار الوطني المباشر للنفط هو زيادة ايرادات النفط بصورة ملموسة وبالتالي زيادة (الناتج القومي والدخل القومي والفردي)، فالنفط كما هو معروف يساهم في تكوين (الناتج الاجمالي القومي) من مجموع عناصر الناتج الاجمالي، وقد ازداد الدخل القومي العراقي بفضل السياسة النفطية السليمة من (٦٣١) مليون دينار عام ١٩٦٤ الى اكثر من (٢٠٠٠٠) مليون دينار عام ١٩٧٤، وبالتالي ازداد معدل (دخل الفرد العراقي) من (٨٢) دينار للعام المذكور الى (٢٥١) دينار في عام ١٩٧٤، وقد وحقق العراق بعض النجاح في السبعينيات اذ قارب انتاج النفط الهدف الاستراتيجي في ذلك الوقت وهو خلق طاقة انتاجية قدرها (٥،٥) مليون/ب/ي بحلول عامي (١٩٨٣) ولكن هذا الهدف لم يتحقق بسبب الحرب العراقية الايرانية وكانت هناك خطة لاحقة لزيادة الانتاج الى (٦) مليون /ب/ي بحلول منتصف التسعينيات ولم يتحقق بسبب حرب الخليج عام (١٩٩١) وتمتد الطموحات الوطنية الان ابعد من المستويات وكانت متوقعة في خطط سابقة وذلك استنادا" الى توافر التقنيات الجديدة والرغبة في الاستعانة بالخبرات الدولية. يُنظر الجدولين ادناه (٧ و٨) يبين فيه **مقارنة.**

(نصيب الفرد من اجمالي استهلاك الطاقة في العراق والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية للاعوام ١٩٩٩/٢٠٠٤/ ب مكافئ نفط سنويا")

ت	البلد	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
١	**العراق**	٨،٠	٨،٠	٧،٨	٧،٧	٧،٦	٧،٧
٢	**الامارات**	٨٢،٠	٧٧،١	٧٥،١	٧١،٢	٧٠،١	٦٨،١
٣	**السعودية**	٣١،٣	٣٢،١	٣١،٥	٣١،١	٣٠،٨	٣١،٤

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي ٢٠٠٥ لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، جدول٢٥، ٢٠٠٦

جدول (٨) يبين فيه **مقارنة (نصيب الفرد من استهلاك النفط في العراق والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية للأعوام ١٩٩٩/٢٠٠٤/ ب مكافئ نفط سنويا")**

ت	البلد	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١*	٢٠٠٢*	٢٠٠٣*	٢٠٠٤*
١	**العراق**	٥،٨	٥،٩	٥،٨	٥،٧	٦،٢	٦،٣
٢	**الامارات**	٣٥،٨	٣٣،٢	٣١،٢	٢٩،٤	٢٦،٧	٢٦،٣
٣	**السعودية**	١٩،٩	٢٠،٨	٢٠،٤	٢٠،٣	٢٠،١	٢٠،٨

المصدر: **التقرير الاحصائي السنوي ٢٠٠٥ لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول**، جدول٢٥، ٢٠٠٦

• وقد نمت الايرادات النفطية من (٣٩،٤٥٤) مليار دينار عام ٢٠٠٥، وتطورت الى (٦٦،٨٢٠) مليار دينار عام ٢٠١٠ (اي بمعدل نمو سنوي مركب يعادل ٩،٢% للفترة نفسها[٢٧]. وانعكس ذلك جليا" قيمة الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ (٧٣،٩١١) مليار دينار عام ٢٠٠٥ وارتفع الى (١٧٣،٠٠٠) مليار مليار دينارعام ٢٠١٠، ومما يجب ذكره ان هيكل الناتج المحلي الاجمالي. ما زال يعاني من ضعف مساهمة القطاع الصناعي والزراعي والمصرفي ٠٠٠٠ الخ، ومع زيادة الناتج المحلي المذكور ارتفع الانفاق العام من (٣٠،٨٣) مليار دينار عام ٢٠٠٥ الى (٦٤،٣٥) مليار دينار عام ٢٠١٠ (اي بمعدل نمو سنوي مركب يعادل ١٣% للفترة نفسها)، وكانت نسبة الانفاق التشغيلي ٧٠% من الموازنة الاتحادية وهو اكبر من الانفاق الاستثماري والذي يمثل ٣٠% باحسن الاحوال، ومن الصور الاخرى لعيوب سياسة الانفاق والتي تسهم في نشؤ الاقتصاد العراقي ان ارتفعت تعويضات الموظفين من (٦،٤٢٠) مليار دينار عام ٢٠٠٥ الى (٢٦،٦٩٦) مليار دينار عام ٢٠١٠ (اي بمعدل نمو سنوي مركب يعادل (٢٦،٨%) للمدة نفسها ٠٠ يُنظر الجدول (٩) يوضح فيه..

(تطور الايرادات النفطية وقيمة الناتج المحلي الاجمالي ٢٠٠٤ – ٢٠١٠)

السنة	الايرادات النفطية (مليار دينار)	الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية (مليار دينار)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (الف دينار)
٢٠٠٤	٣٢،٦٢٥،١٠	٥٤،٤٩٩،٢٣	١،٩٦١،٥١
٢٠٠٥	٣٩،٤٥٣،٩٥	٠٨،٧٣،٩١١	٢،٦٢٩،٦٨
٢٠٠٦	٤٦،٩٠٨،٠٤	٩٦،٠٦٧،١٦	٣،٢٧٤،٢٣
٢٠٠٧	٥٣،١٥٤،٩٩	١١١،٩٦١،٢٣	٣،٧٥٤،٩٩
٢٠٠٨	٧٧،٥٦٢،٣٤	١٥٨،٤٣٣،٥٨	٥،١٣٥،٢٦
٢٠٠٩	٥١،٧١٩،٠٢	١٤٠،١٥٩،١٠	٤،٤٢٣،٦٩
٢٠١٠	٦٦،٨١٩،٦٧	١٧٣،٤٦،٣٣	٥،٣٠١،١٠

السباهي، مضر منعم و أشراف الخبير النفطي العكيلي، د٠ ثامر حميد، **دليل صناعة النفط واثرها الاقتصادي في العراق**، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، كانون الاول/٢٠١٢، المشروع ممول من منظمة Inter newws، ص٣١

وتخضع ايرادات صادرات النفط الشهرية لتقلبات حادة، فهبوط الاسعار في اواخر (٢٠٠٨) واوائل (٢٠٠٩) خفض من ايرادات العراق[٢٨] بشكل حاد مما اضطر الحكومة الاتحادية السرعة لتقليص النفقات المقررة ، عادة ما ينتقل تقلب الايرادات النفطية الى الاقتصاد غير النفطي في السياسة المالية، وهو ما يعني ان الادارة السليمة كما هو الحال في العديد من الدول المصدرة للنفط فان سعر النفط **الذي** يحتاجه العراق من اجل مطابقة (عائدات النفط) للأنفاق الحكومي المخطط له (اي سعر التعادل المالي) قد زاد في السنوات الاخيرة ويقترب من اسعار السوق النفطية مما يزيد من هشاشته امام انخفاض اسعار النفط، فيمكن للحكومات ذات الاحتياطات المالية الكبيرة مثل (احتياطات البنك المركزي لدعم العملة الوطنية استخدام هذه الموارد المحتملة للمساعدة في[٢٩] حل عدم التطابق بين الإيرادات والنفقات الحكومية) ولكن قدرة العراق على القيام بذلك محدودة نسبيا" بناء على بيانات عام ٢٠١١ كانت احتياطات البنك المركزي العراقي أقل من عائدات النفط في العام نفسه، ونوضح في الجدولين ادناه

(١٠و١١). يُنظر الجدول ادناه (١٠ و١١) يبين فيه **(انتاج وايرادات** [٣٠]. **العراق للسنتين (٢٠١١و٢٠١٢) لكل من نفوط (البصرة و كركوك) مع تحديد معدل السعر وفق الاشهر للسنتين (٢٠١١ و ٢٠١٢) المشارة اليهما في ادناه)**[٣١] .

		نفط البصرة		نفط كركوك		المجموع		
السنة	الشهر	الكمية (مليون/ب	المبلغ (مليون/ $)	الكمية (مليون/ب)	المبلغ (مليون/$)	الكمية (مليون/ ب)	المبلغ (مليون/$	معدل السعر(للبرميل/ $
٢٠١١	كانون الثاني	٥٤	٤،٨٨٠	١٣	١،٢٠٢	٦٧	٦،٠٨٢	٩٠،٧٧٦
	شباط	٤٧،٨	٤،٧٠١	١٣،٨	١،٣٦٣	٦١،٦	٦،٠٦٤	٩٨،٤٤٢
	آذار	٥٢،٣	٥،٥٥١	١٤،٦	١،٦١٦	٦٦،٩	٧،١٦٧	١٠٧،١٣
	نيسان	٤٩،٧	٥،٦٣٨	١٤،٥	١،٧٠٤	٦٤،٢	٧،٣٤٢	١١٤،٣٦١
	آيار	٥٣،٥	٥،٧٩٣	١٥،٥	١،٦٧٧	٦٩	٧،٤٧٠	١٠٨،٢٦١
	حزيران	٥١،٨	٥،٤٤٤	١٦،٤	١،٧٢٩	٦٨،٢	٧،١٧٣	١٠٥،١٧٦
	تموز	٥٣	٥،٧٣٩	١٤،٢	١،٥٧٢	٦٧،٢	٧،٣١١	١٠٨،٧٩٥
	آب	٥٣،٦	٥،٦١٤	١٤،٣	١،٥١٠	٦٧،٩	٧،١٢٤	١٠٤،٩١٩
	آيلول	٥٣	٥،٥٢٩	١٠،١	١،٠٩٥	٦٣،١	٦،٦١٩	١٠٤،٨٩٧
	تشرين الاول	٥٠،٦	٥،٣٢٩	١٤،٢	١،٥١٣	٦٤،٨	٦،٧٤٢	١٠٤،٠٤٣
	تشرين الثاني	٥١،٤	٥،٤٩٠	١٢،٧	١،٣٤٣	٦٤،١	٦،٨٣٣	١٠٦،٥٩٩
	كانون الاول	٥٣،٧	٥،٧٢٢	١٢،٨	١،٣٣٩	٦٦،٥	٧،٠٦١	١٠٦،١٨

المصدر : أفاق الطاقة في العراق، ص١٩

جدول رقم (١١)

		نفط البصرة		نفط كركوك		المجموع		
السنة	الشهر	الكمية (مليون/ب)	المبلغ (مليون/ $)	الكمية (مليون/ب)	المبلغ (مليون/$)	الكمية (مليون/ ب)	المبلغ (مليون/$	معدل السعر (للبرميل/$
٢٠١٢	كانون الثاني	٥٣،١	٥،٨١٣	١٢،٢	١،٣١٠	٦٥،٣	٧،١٢٣	١٠٩،٠٨١
	شباط	٤٧،٥	٥،١٤٨	١٠،٩	١،٢٤٧	٥٨،٤	٦،٥٩٥	١٢٢،٩٢٨
	آذار	٥٩،٤	٦،٩٩٥	١٢،٤	١،٤٧٧	٧١،٨	٨،٤٧٢	١٧٧،٩٩٤
	نيسان	٦٣،٥	٧،٤٤٩	١٤،٨	١،٣٤٦	٧٥،٣	٨،٧٩٥	١٦٦،٧٩٩
	آيار	٦٤،٧	٦،٦٤٣	١١،٣	١،١٨٨	٧٦	٧،٨٣١	١٠٣،٠٣٩
	حزيران	٦٢،٥	٥،٦١٣	٩،٥	٨٧٤	٧٢	٦،٤٨٧	٩٠،٠٩٧
	تموز	٦٨،٧	٥،٦٩١	٩،٣	٨٨٦	٧٨	٦،٥٧٧	٩٧،١٤١
	آب	٦٩،٨	٧،٤١٤	٩،٧	١،٠٣١	٥،٧٩	٨،٤٤٥	١٠٦،٢٢٦
	آيلول	٦٥،٢	٧،٠٠٦	١٢،٦	١،٣٦٥	٧٧،٨	٨،٣٧١	١٠٧،٥٩٦
	تشرين الأول	٦٧،٣	٧،١٠٣	١٤	١،٤٧٥	٨١،٣	٨،٥٧٨	١٠٥،٥١
	تشرين الثاني	٦٥،٨	٦،٨٦٦	١٢،٨	١،٣٣٤	٧٨،٦	٨،٢٠٠	١٠٤،٣٢٦
	كانون الأول	٦٢،٧	٦،٤٩٥	١٠،١	١،٠٥٦	٧٢،٨	٧،٥٥١	١٠٣،٧٢٣

المصدر : أفاق الطاقة في العراق، ص٣٣

يُنظر الجداول (١٢و١٣و١٤) ادناه والتي تبين

(أهم المؤشرات الاقتصادية المختارة للمدة من (٢٠١٠ – ٢٠١٨) لكل من (انتاج النفط و صادرات النفط و اسعار تصدير النفط العراقي و الايرادات النفطية الحكومية)

جدول (١٢)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
	فعلي	فعلي	مبدئي	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع
انتاج النفط (مليون/ ب/ ي	٢،٣٨	٢،٦٥	٢،٩٥	٣،٣٣	٣،٧٤	٤،١٥	٤،٦٦	٥،١٦	٥،٧٠
صادرات النفط(مليون/ب/ ي	١،٩١	٢،١٧	٢،٤٢	٢،٧٠	٣،٠٥	٣،٤٥	٣،٨٥	٤،٣٠	٤،٧٥
أسعار تصدير النفط العراقي(دولار / ب	٧٤،٢	١٠٣،٥	١٠٦،٧	١٠٢،٦	٩٧،٦	٩٣،٣	٩٠،٤	٨٨،٧	٨٧،٥
الايرادات النفطية الحكومية	٤٠،٠	٤٦،٠	٤٤،٦	٤٤،٤	٤٣،٦	٤٣،٤	٤٢،٥	٤٢،٢	٤١،٧

المصدر : <u>صندوق النقد الدولي، ٣٠/ ابريل / ٢٠١٣، العراق</u>، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣ جدول رقم (٤و٥و٦) ، ص٣٢ ٠

جدول (١٣)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
	فعلي	فعلي	مبدئي	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع
ايرادات تصدير النفط الخام	٥٩،٩	٩٣،٤	١٠٩،٤	١١٧،٩	١٢٦،٧	١٣٧،٠	١٤٨،٠	١٦٢،٣	١٧٦،٩
متوسط سعر تصدير النفط العراقي (دولار / ب	٧٤،٢	١٠٣،٥	١٠٦،٧	١٠٢،٦	٩٧،٦	٩٣،٣	٩٠،٤	٨٨،٧	٨٧،٥
صادرات النفط الخام	١،٨٥	٢،٠٤	٢،٢٨	٢،٧٠	٣،٠٥	٣،٤٥	٣،٨٥	٤،٣٠	٤،٧٥

المصدر: السلطات العراقية، وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

١) للمدة ٢٠١٠-٢٠١٣، شاملة التحويلات خارج الموازنة للمؤسسات المملوكة للدولة الممولة من مصرف الرافدين. (٢)٥% من صادرات النفط على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الامن رقم (١٤٨٣) لتمويل تعويضات الحرب لدولة الكويت حتى ٢٠١٥

٢) يشمل القرض الداعم لسياسة التنمية البالغ (٢٥٠) مليون دولار المقدم من البنك الدولي والمدفوعات في اطار اتفاق الاستعداد الانتمائي المبرم مع الصندوق والذي يغطي الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١١) .

العراق : الحسابات المالية للحكومة المركزية، ٢٠١٠ – ٢٠١٨ (نسبة من اجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)[٣٢].

جدول (١٤)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
	فعلي	فعلي	مبدئي	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع
ايرادات تصدير النفط الخام	٣٧،٨	٤٤،٢	٤٤،٢	٤٣،٣	٤٢،٦	٤٢،٤	٤١،٥	٤١،٣	٤٠،٧

المصدر : صندوق النقد الدولي، ٣٠/ ابريل / ٢٠١٣، العراق، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣، جدول رقم (٤و٥و٦) ، ص ٨

الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الأستنتاجات

١. تتبع أهمية النفط من خلال توفيره لفوائظ ماليه تعد ضروريه لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعيه .

٢. لعب النفط دورا رئيسيا في تحيد مسار وطبيعة التنمية منذ اكتشافه وحتى وقتنا الحاظر سواء في الأقطار المنتجه او المستورده له .

٣. جاءت اهمية النفط بأعتباره سلعه استراتيجيه وماده اساسية في الصناعة ولها اثر فعال على مختلف ألاوجه الاقتصادية والاجتماعية والبيئيه .

٤. يعد النفط سلعه هامه في التجاره الدوليه ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجه .

٥. لقد حققت البلدان المنتجة للنفط انجازات انمائيه واضحه لكن ذلك لا يعني ان هنالك تنمية حقيقية فلايزال اقتصاد هذه الدول يعتمد بشكل مباشر على انتاج النفط الخام وتصديره ويعتمد مطلقاً على التجارة الخارجية .

ثانيا : التوصيات

١. أن الطريقه المجدية الفعاله لأستثمار العوائد النفطية وتطوير البلدان تحتم قيام تعاون وتنسيق على مستوى الوطن العربي ومن شأن ذلك أن يؤدي الى تحقيق مصالح مشتركة بين البلدان المنتجه وسائر الوطن العربي.

٢. تطوير قطاع الطاقه بصوره مترابطة ومتماسكه ومستدامه وصديقة للبيئة لتلبية احتياجات الطاقه المحليه وتبني نمو اقتصادي وطني متعدد الجوانب لتحسين مستوى معيشة المواطنين وخلق فرص عمل جديده .

٣. العمل على انشاء فريق عمل متطور لتطوير الموارد النفطية فضلا عن لجنه موحده للأصلاح المؤسسي تغطي كلا من النفط والغاز .

٤. الحاجه الى عقد اتفاقيات جديده مع شركات المسح الزلزالي للقيام بأستكشافات جديده وتثبيت مقدار الاحتياطيات المتوقعة المؤكده منها وغير المؤكده والتي على اساسها يمكن التفاوض مع منظمة الأوبك لتحديد حصة العراق من النفط الخام المصدر .

٥. الحاجه الى مد وتطوير وصيانة الانابيب النفط داخل العراق وخارجه وتطوير القدرات التصديرية للعراق .

المصادر :

الكتب

١- امينه مخلفي "اثر تطور استغلال النفط على الصادرات " جامعة قاصدي مرباح كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، قسم العلوم الاقتصادية ٢٠١٤

٢- حاكم محسن محمد "استثمار العوائد النفطية في تفعيل التنمية المستدامة "مجلة جامعة كربلاء ٢٠٠٦

٣- حسين عبدالله مستقبل النفط العربي" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠

٤- سحر قاسم محمد ،"الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق "، كانون الأول ٢٠١١ ،

٥- علي احمد عتيقه" الطاقة والتنمية في الوطن العربي: الوضع المالي والافاق المستقبليه" النفط والمصالح العربيه١٩٧٢_١٩٨٧، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ١٩٨٧

٦- علي حامد عبدالله الملا "ورشة عمل حول ترسيخ مفهوم التنميه "وزارة التخطيط والاحصاء ،٢٠١٤

٧- غازي عنايه "التمويل التضخمي"، دار الجيل بيروت لبنان ١٩٩١

٨- محمد لبيب شقير "الوحده الاقتصادية العربيه:وتجاربها واتوقعاتها. الجزء الثاني ، مركز دراسات الوحده العربية، الطبعة الأولى بيروت، ١٩٨٦،

٩- ميثم صاحب عجام ، علي حمود حسن "فخ الميونية الخارجية للدول النامية" دار الكندي للنشر والتوزيع الاردن ٢٠٠٦

١٠-ميشيل تودارو ،ترجمة د. محمود حسن حسني ود. محمود حامد محمود التنمية الاقتصادية" دار المريخ للنشر مصر ٢٠٠٦

التقارير

١- أفاق الطاقة في العراق

٢- التقرير الاحصائي السنوي ٢٠٠٥ لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، جدول٢٥، ٢٠٠٦

٣- السباهي، مضر منعم و أشراف الخبير النفطي العكيلي، د٠ ثامر حميد، دليل صناعة النفط واثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، كانون الاول/٢٠١٢، المشروع ممول من منظمة Inter newws

٤- السلطات العراقية، وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق

٥- صندوق النقد الدولي، ٣٠/ ابريل / ٢٠١٣، العراق، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣

الهوامش:

(١) غازي عنايه "التمويل التضخمي"، دار الجيل بيروت لبنان ١٩٩١،ص:١٠٢

(٢) ميشيل تودارو ،ترجمة د. محمود حسن حسني ود. محمود حامد محمود التنمية الاقتصادية" دار المريخ للنشر مصر ٢٠٠٦، ص:٥٠.

(٣) ميثم صاحب عجام ، علي حمود حسن "فخ الميونية الخارجية للدول النامية" دار الكندي للنشر والتوزيع الاردن ٢٠٠٦ ،ص:٣٢.

(٤)حاكم محسن محمد "استثمار العوائد النفطية في تفعيل التنمية المستدامة "مجلة جامعة كربلاء ٢٠٠٦،ص:٤٥

(٥)حاكم محسن محمد، مصدر سابق، ص:٤٩.

(٦)حاكم محسن محمد، مصدر سابق ،ص:٥٠.

(٧) علي احمد عتيقه" الطاقة والتنمية في الوطن العربي: الوضع المالي والافاق المستقبليه" النفط والمصالح العربيه١٩٧٢_١٩٨٧، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ١٩٨٧،ص:١٩٠.

(٨) محمد لبيب شقير "الوحده الاقتصادية العربيه:وتجاربها واتوقعاتها. الجزء الثاني ، مركز دراسات الوحده العربية، الطبعة الأولى بيروت، ١٩٨٦،ص:٨٤٢_٩٤٣.

(٩) د. حسين عبدالله مستقبل النفط العربي" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠،ص:٢٨٧.

(١٠) حسين عبدالله ، مصدر سابق، ص:٢٨٨.

(١١) حسين عبدالله ومصدر سابق ،ص:٢٨٨.

(١٢)د. علي حامد عبدالله الملا "ورشة عمل حول ترسيخ مفهوم التنميه "وزارة التخطيط والاحصاء ،٢٠١٤ ،ص:٩

(١٣) المصدر نفسة .

(١٤) د. علي حامد عبدالله الملة ، مصدر سابق ،ص:١٠

(١٥) علي حامد عبدالله الملا ، مصدر سابق ،ص:١١

(١٦) علي حامد عبدالله الملا ، مصدر سابق ص:١٢

(١٧) د. امينه مخلفي "اثر تطور استغلال النفط على الصادرات " جامعة قاصدي مرباح كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلومالتيسير ، قسم العلوم الاقتصادية ٢٠١٤ ص:٣٥ .

(١٨) سحر قاسم محمد ،"الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق "، كانون الأول ٢٠١١ ،ص:١٠